الثورة
الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م العدد (17530)

الحكومة تعكف على وضع الآلية التنفيذية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات لليمن

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

جدد خبراء من وزارة التخطيط والتعاون الدولي التأكيد على أن السياسات والإجراءات التي سيتم اتخاذها ضمن الآلية التنفيذية للبرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م والذي تم اقراره في مؤتمر المانحين لليمن بالرياض المنعقد أوائل شهر سبتمبر الماضي في مجال تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال، ستتضمن تهيئة بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار الخاص تمكن اليمن من التقدم في مؤشرات بيئة أداء الأعمال تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال الصادر عن المؤسسات الدولية.

واشار الخبراء تصريح لـ"الثورة" الى أن الوزارة تعكف حاليا على وضع الآلية التنفيذية للمحور الاقتصادي الرامي لتحسين بيئة الاعمال في اليمن وجذب الاستثمارات ومنحها التسهيلات والمزايا اللازمة وذلك لتعزيز الشراكة مع الحكومة بأجندة عملية مع التركيز على مؤسسات الاعمال المتوسطة والقصيرة كقاطرة رئيسية للنمو المستدام.

ويحظى موضوع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص باهتمام كبير من قبل الجانبين بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن يجب أن تعتمد على حشد وجمع كافة امكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى انشاء وتشغيل المشاريع بمختلف انواعها بعد ان واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الاهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة.

وتتضمن الآلية التنفيذية مواصلة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال إصدار وتنفيذ قوانين جديدة مثل قانون السجل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة، والتشريعات الخاصة بنظام إنتاج الطاقة الكهربائية المستقل ،وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية ppp اضافة لمتابعة استكمال اصدار منظومة مشاريع القوانين واللوائح المعدلة والجديدة ذات العلاقة بتحسين بيئة أداء الاعمال .

وتوضح الاهداف أن الآلية ستتضمن البدء بإعداد خارطة استثمارية توضح القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشاريع ذات الاولوية وتسويقها بين المستثمرين والمهتمين بشؤون الاستثمار في ضوء الدراسات القطاعية للاستثمار.

كما سيتم استكمال تفعيل نظام النافذة الواحدة في مكاتب وفروع الهيئة العامة للاستثمار لتسهيل وتبسيط الاجراءات اللازمة لتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ،والبدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار مع التركيز على عرض مزايا وفرص الاستثمار في اوساط المغتربين اليمنيين في مناطق تركزهم.

وحسب رؤية البنك الدولي للشراكة بين القطاع العام والخاص فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية ومنها اليمن يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات اما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في ادائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصرت على أي من الدولة واجهزتها او القطاع الخاص بشكل منفرد.

ويرى الخبراء أن فوائد الشراكة تكمن في توزيع المخاطر الناجمة عن اقامة المشاريع بين اكثر من طرف هم اطراف الشراكة وتوفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الادارة.

وسيتم ايضا في اطار الآلية التنفيذية تحسين خدمات الرعاية اللاحقة للمشروعات الاستثمارية ومعالجة العوائق التي تواجه المشاريع الخاصة المتعثرة مع البدء بالمشاريع ذات التكاليف الاستثمارية العالية.

كما تضع تطوير نظم المعلومات في سلم اولوياتها ويشمل ذلك انشاء مكتبة الكترونية وقاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمستثمرين وأتمتة العمليات والإجراءات الخاصة بتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية والربط الشبكي بين الهيئة العامة للاستثمار ومكاتبها وفروعها.

ومن اهم النقاط التي ستتخذ ايضا استكمال إجراءات تبسيط النشاط التجاري وتقديم خدمات ممتازة وميسرة من خلال النافذة الواحدة وفتح نافذة خاصة بمعاملات سيدات الأعمال في اطار النافذة الواحدة لوزارة الصناعة وتطوير منطقة عدن والتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المناطق الحرة بعدن للقيام بحملات ترويجية مشتركة لتسويق الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة الحرة.

نزول ميداني لضبط المخالفات في شبكة المياه

■ ،،الثورة/صادق هزبر

أكد الأخ طه الهندي مدير عام المنطقة الأولى للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة أن إجمالي مخالفات الربط في شبكة مياه الشرب في المنطقة الأولى بلغت ٢٨٠٠ مخالفة.

وقال الهندي في تصريح لـ «الثورة» أن هذه المخالفات كبدت المؤسسة خسارة (٢٨٠) ألف متر مكعب من المياه فضلاً عن الخسارة المادية التي تتضرر منها المؤسسة نتيجة عدم تسديد الرسوم من قبل المشتركين.. موضحاً أنه سيتم قريباً تنفيذ حملة نزول ميداني لكافة أحياء المنطقة الأولى للتحري وإزالة المخالفات وتحسين وضع الشبكة وتحصيل المديونية.. ودعا الهندي كافة المخالفين للتعاون مع المؤسسة خدمة للصالح العام، كون مثل هذه المخالفات تعد جريمة وفي حكم السرقة.

ورشة عمل خاصة بتقييم تجربة الصرف للدفعة الأولى لمشروع المساعدات النقدية

■ ،،صنعاء/سبأ

نظم بنك الأمل للتمويل الأصغر وصندوق الرعاية الاجتماعية بصنعاء اليوم ورشة عمل خاصة بتقييم تجربة الصرف للدفعة الأولى لمشروع المساعدات النقدية المشروطة التي يقدمها صندوق الرعاية بتمويل المفوضية الأوروبية.

واستعرضت الورشة الجوانب الفنية والمالية التي نفذت خلال المرحلة الأولى للمشروع والصعوبات التي واجهته بهدف تحديد الطرق والوسائل التي سيتم العمل من خلالها في تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع، الهادفة إلى تقديم المساعدة المشروطة لأكثر من ١٧ ألف أسرة في ١٠ مديريات بمحافظات تعز.

ويهدف مشروع المساعدات النقدية المشروطة إلى تشجيع استمرارية تعليم الأطفال من خلال صرف المساعدات النقدية للأسر الفقيرة التي تعاني من مشاكل تسرب الأطفال من التعليم بشروط تضمن إعادة هؤلاء الأطفال إلى التعليم واستمرارهم فيه، واستهدف المشروع في مرحلته الأولى عدد ثلاثة آلاف و ٩٣١ أسرة بمديريات المخا، ماوية، القاهرة، ومقبنة بمحافظة تعز، وبلغت قيمة المساعدات التي صرفت ٩٦ مليون ريال. حضر الورشة مدير المشروع في المفوضية الأوروبية دينس نكيتين.

مناقشة الترتيبات لقبول ٢٥ لاجئا للدراسة بمعهد خلف الصناعي المهني بالمكلا

■ ،،المكلا/سبأ

ناقش اجتماع بالمكلا أمس برئاسة المحافظة خالد سعيد الديني، الترتيبات الجارية لقبول نحو ٢٥ لاجئا من القرن الأفريقي للدراسة في معهد خلف الصناعي المهني ضمن الطاقة الاستيعابية للقسم الجديد الذي سيتم افتتاحه العام الدراسي القادم بموجب الاتفاقيات المبرمة بين اليمن والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

واستعرض اللقاء الذي ضم وكيل نظام المناهج والتعليم المستمر بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبدالقادر محمد علي، ومدير عام التدريب وتأهيل الكادر بالوزارة المهندس محمد الذاري، والمسؤولين بمكتب التعليم الفني والتدريب المهني بساحل حضرموت الاستعدادات والتجهيزات لافتتاح تخصص قسم الألمنيوم بالمعهد بتكلفة١٢٠ الف دولار، بالإضافة إلى تدريب كادره الفني واعتماد موازنته التشغيلية.

وأكد اللقاء ضرورة إعطاء إدارات المعاهد في المحافظات كافة الصلاحيات لتغطية النفقات من خلال تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية للشباب، وفقاً لطبيعة كل محافظة، وذلك لتحسين الجوانب المالية لكل معهد وفي كافة التخصصات.

٦ مليارات ريال جمرك وادي حضرموت في ١٠ أشهر

■ ،،سيئون/سبأ

ارتفعت إيرادات فرع مصلحة الجمارك بوادي حضرموت والصحراء خلال العشرة الأشهر الماضية من العام الجاري خمسة مليارات و٨٢٣ مليوناً و٤٤٣ ألف ريال مقابل مليارين و٩٥٩ مليون ريال مقابل نفس الفترة من العام الماضي.

وأرجع مدير عام الجمارك بوادي حضرموت والصحراء عبدالله صالح الحامد لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) الزيادة في الإيرادات إلى المزايا التي أعطاها تعديل المادتين ٥ و٦ من قانون التعرفة الجمركية والتي صادق عليها مجلس النواب هذا العام، والتي أدت إلى تخفيضات خدمة لكافة المواطنين، فضلا عن التخفيضات الاستثنائية التي صدرت للأخوة المغتربين وذلك لتشجيعهم وربطهم بالوطن.

اختتام فعاليات المنتدى التنموي الأول بمحافظة الجوف

■ ،،الجوف/ سبأ

اختتمت أمس بمحافظة الجوف فعاليات المنتدى التنموي الأول الذي نظمته السلطة المحلية بالمحافظة على مدى يومين تحت شعار"التنمية في الجوف الواقع والطموح ".

وناقش المشاركون في المنتدى ما تم انجازه من البرنامج الاستثماري للمحافظة من المشاريع البالغ عددها ٢٠٧ مشاريع بتكلفة أجمالية بلغت مليارا و٣٣٢ مليوناً و٨٤٠ ألف ريال تتوزع على كافة القطاعات. وبلغت كلفة مشاريع الإدارة المحلية ١١٧ مليوناً و ٥٤٣ ألف ريال لتنفيذ ٨ مشاريع،و ٣٢٢ مليوناً و٢٢٠ ألف ريال لتنفيذ ٢٥ مشروعا لقطاع التربية والتعليم ،و٦٨ مليون و٩٩٦ ألف ريال لتنفيذ ٦١ مشروع في قطاع الزراعة والري بالإضافة إلى مبلغ ٤٤ مليوناً و ٦٧٦ ألف ريال لتنفيذ ٣١ مشروعا في مجال الشباب والرياضة،و ١٨٢ مليون و٧٧١ ألف ريال لتنفيذ ٤١ مشروعا في مجال الصحة العامة، و٣٨٤ مليوناً و٦٦٩ ألف ريال لتنفيذ ٢٦ مشروعا عبر المجلس المحلي.

وفي ختام المنتدى أكد محافظ الجوف محمد سالم بن عبود أنه تم تشكيل لجنة خاصة لحصر المشاريع المتعثرة وقيد التنفيذ بالمحافظة ،لافتا إلى أن البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام ٢٠١٣م بلغ أكثر من مليار ريال ويستهدف المشاريع الاستراتيجية الخدمية والتنموية بمركز المحافظة والمديريات .

وجرى في المنتدى الذي شاركت فيه قيادات السلطة المحلية بالمديريات ومنظمات المجتمع المدني وقيادات العمل المجتمعي والشخصيات الاجتماعية حصر أحتياجات المحافظة من المشاريع الخدمية والتنموية لدراستها والبحث عن الممولين من الحكومة أو المانحين.

توقيع مذكرات تفاهم لتمويل تنفيذ مشاريع وأنشطة خدمية بشبوة بـ٤٣٠ ألف دولار

■ ،،شبوة/سبأ

وقع بمقر الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بمنطقة بلحاف، مديرية رضوم محافظة شبوة على مذكرات تفاهم لتمويل تنفيذ أربعة مشاريع وأنشطة خدمية من قبل شركة الغاز، بتكلفة إجمالية تبلغ أربعمائة وثلاثين ألف دولار.

وتتمثل المشروعات والأنشطة الخدمية التي وقع على مذكرات التفاهم بشأن تنفيذها وبحضور محافظ محافظة شبوة أحمد علي باحاج، ومدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال السيد /فرانسوا رافان/ في مشروع مياه منطقة شولة بمديرية جردان، وتنفيذ حملة مكافحة وتوعية مجتمعية ضد مرضي الملاريا وحمى الضنك في مديريتي رضوم وميفعة، وتشغيل مقلب النفايات في بئر علي بمديرية رضوم، ومنح جمعية رعاية وتأهيل المعاقين بشبوة باصا.

وخلال حفل التوقيع على مذكرات التفاهم، وبحضور مدير عام مشروع مكافحة الملاريا بوزارة الصحة والسكان الدكتور عادل الجساري، ومدير عام مكتب النفط والمعادن بالمحافظة المهندس صالح أحمد مجور، ومدير عام مديرية رضوم محمد سالم الشكيلة. عبر المحافظ عن شكر المحافظة لما تقدمه الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال من خدمات مجتمعية في المحافظة.

وأعرب محافظ شبوة عن أمله في أن تسهم شركة الغاز بشكل فاعل في مشاريع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية المستهدفة من أنشطة الشركة بالمحافظة، مجددا التأكيد على تعاون المحافظة بفعالياتها الرسمية والشعبية في تقديم التسهيلات والخدمات اللازمة للشركة في مناطق عملها ونشاطها في المحافظة.

مناقشة دراسة التطوير المؤسسي لديوان محافظة البيضاء

■ ،،البيضاء/ محمدصالح المشخر

.. ناقشت لجنة الدراسات والتطوير بمحافظة البيضاء في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام محلي محافظة البيضاء ناصر الخضر حسين دراسة التطوير المؤسسي لديوان محافظة البيضاء التي يعدها الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع محافظتي البيضاء وذمار.. واستعرضت اللجنة الإدارات المشمولة بالمسح الإداري في السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية حسب نظام وبيانات تربط الوحدات الإدارية، فيما بينها ووفق نظام وقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية.

وفي الاجتماع أكد أمين عام محلي محافظة البيضاء ناصر الخضر حسين ضرورة أن تعكس الدراسة جميع الجوانب الإدارية والمالية وتعمل على تقييم شامل لمختلف الأعمال المنفذة للمكاتب التنفيذية والسلطة المحلية والتخطيط للإسهام الفاعل في ديمومة النمو، مؤكدا أن قيادة السلطة المحلية تولي عملية تدريب كوادرها الكثير من الاهتمام وبما يمكّن من خلق عمل متناسق يصب في تسهيل مختلف الأعمال التنموية والخدمية بالمحافظة ويسهم في تصحيح الاخطاء التي رافقت الأداء خلال الاعوام الماضية.

بتكلفة ٣,٧ مليون دولار:

مشروع الاشغال ينفذ ٢٣ مشروعا خدميا بحضرموت والمهرة

■ ،،سيئون/سبأ

بلغ عدد المشاريع الخدمية المنفذة من قبل مشروع الأشغال العامة بمحافظتي حضرموت والمهرة خلال العام الجاري ٢٣ مشروعا بلغت كلفتها الاجمالية ثلاثة ملايين و٧٥٢ ألفاً و٧٨٢ دولاراً .

وأوضح مدير مشروع الإشغال العامة بمحافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالرحيم عمر حوري لـ (سبأ) أن مشروع الاشغال سلّم أمس للجهات المنفذة ستة مشاريع في مجالات التربية والتعليم والصحة بمديريات سيئون وتريم وحريضه بتكلفة إجمالية تبلغ مليون و٥٧٦ ألف دولار .

وأشار إلى أن هناك ستة مشاريع أخرى قيد التنفيذ بتكلفة مليون و٢١٦ ألفاً و٧٢٤ دولاراً تشمل مجالات المياه وحماية وتحسين المدن .. متوقعا الانتهاء منها في الربع الأول من العام القادم ٢٠١٣م .

وقال المهندس حوري: " إن هناك ثلاثة مشاريع قيد الإعلان بتكلفة ٢٩٠ ألف دولار تشمل مجالات المياه والتعليم موزعه على مديريات ثمود وتريم والقف سيتم فتح مظاريف المناقصات الخاصة بها الأسبوع القادم ، إضافة إلى الإعلان عن ٨ مشاريع جديدة أخرى في مجالات التعليم والمياه والشئون الاجتماعية بتكلفة ٦٧٠ ألف دولار .

الحيز المالي

احمد ماجد الجمال

■ ،، الحيز المالي مفهوم يستحوذ معنى تطوير منهجيات طرق تخفيف وسداد الديون العامة وتشجيع الاستثمار الخارجي المباشر عبر مساحة في الموازنة العامة التي تسمح بتوفير موارد استثنائية لغرض منشود من دون تعريض استدامة مركزها المالي أو استقرار اقتصادها للخطر في ظل إنفاق حكومي جدير بالاهتمام وتستطيع الموازنة العامة كذلك أن تنشئ حيزا ماليا بعدة طرق أخرى كإيجاد القروض وتوظيفها بشكل فعلي منتج،وإلزامية دفع رسوم خدمتها وتسديدها أصل القرض للحيلولة دون تناميها من خلال تراكم فوائدها وتضخمها والبحث عن منح ومساعدات خارجية وحسن إدارته واستغلاله أومن الجهاز المصرفي وهذا يعني خيارا منفردا بالتوسع النقدي لأن الاقتراض من هذا النوع ينبغي أن تحركه أهداف السياسة النقدية ألا وهي خلق سيولة كافية لدعم النمو الحقيقي للاقتصاد مع تضخم لا يزيد على المنخفض الفعلي المقابل له وما أن يعتمد ذلك بوضوح في بنود الموازنة إلا دليل لخلق النقود وبهدف تسيل وتسهيل النفقات العامة حتى لو كان مرتفعاً فإن هناك حدوداً واضحة وصريحة للأثر التضخمي المحتمل إن لم يكن مؤكداً ليصبح منتجاً بما فيه الكفاية.

ومن جانب آخر يمكن زيادة بعض أنواع الرسوم الضريبية والجمركية عن طريق توسيع الطاقة الضريبية والوعاء الضريبي وتحسين جودة اللوائح والانظمة والاجراءات والأداء للادارة الضريبية وتحصيل كل الموارد المستحقة للخزينة العامة.

وفي كل الأحوال تمثل كل تلك الخطوات أو الإجراءات المذكورة اعلاة توسع عرض النقد ويجب أن يحدث ذلك جزئيا أو كليا دون الإضرار باستقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية وبتحوط شديد لضمان تملكها القدرة في الأجلين القصير والطويل في تمويل البرامج التنموية و التشغيلية للإنفاق عليها وكذلك خدمه الدين العام ومعالجة تداعيات التضخم والتاكد من أن زيادة الإنفاق العام في الأجل القصير وما يتصل به من إنفاق في المستقبل بما في ذلك النفقات المتكررة على عملية الصيانة والإدارة أو الاستثمار في البنية الأساسية يمكن تمويله من الايرادات الجارية أو التقديرات المستقبلية للموارد العامة الذاتية ,وقدرة الدولة على توليد وتسييل معدلات الإيرادات العامة من جميع مصادرها الرئيسية اول بأول ,وخصوصاً عندما تكون فيها نسب الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة ,وبالمثل من المهم أن يتم تقييم النفقات إذا ما كانت ممولة بالاقتراض وتحديد أثره المباشرعلى ما يتصل به من معدل النمو ووضعه الحالي مقارنة إلى إجمالي الناتج .

لذا يعتبر الحيز المالي قضية هامة وعاجلة لبعض الدول لان احتياجاتها للإنفاق أكثر إلحاحا في الحاضر ولكن الأمر يتضمن قضايا أطول أجلا فمثلاً تدفقات المنح والمساعدات الخارجية إلى الداخل من الممكن أن توفر بوضوح حيزا مالياً أكثر مما توفره القروض حيث يتعين ان تؤخذ في الحسبان اعتبارات القدرة على تسديد الديون عندما تكون القروض ميسرة بصورة كبيرة وأكثر التزاماً عندما تكون شروط القرض عكس ذلك ,ولكن ليس من المؤكد تدفق المنح على نحو مستديم ومستمرويمكن التنبؤ به وحده وهو الذي يمكن أن يسمح بزيادة الإنفاق ويقلل انعدام اليقين مما إذا كانت المساعدة أو المنحة ببساطة من النوع الذي يعطي لمرة واحدة أو هناك مجال لمساعدات ومنح جديدة وهو أمر لا يمكن الارتكان إليه بالكامل، وربما تضر بموقف الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بها مما يقلل من قدرتها على المنافسة الدولية وهي في حقيقة الأمر جزئية ضعيفة في معظم الدول الفقيرة لأن ما يحدث هو العكس فلا هي في الأساس قادرة على التواجد والحضور في التجارة والصناعة والمنافسة عند الوضع الاقتصادي الطبيعي وكل ما تستطيع فعله حال امتلاكها موارد طبيعية أو أولية أو خام التعامل مع اسعاره كما تحدده السوق العالمية.

أما اعتبار المنح والمساعدات أفضل مسار كونها مجانية لربما يسبب الاعتماد المفرط عليها مستقبلاً تحمل كامل التمويل للمشاريع التنموية والتشغيلية التي أنشأت بأموالها من خلال ما يترتب على ذلك من التزامات في شكل مدفوعات تتم في المستقبل وتصبح من ضمن بنود وأنواع النفقات الحتمية في الموازنة وقد تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين في حجمها وتوقيتها وعوائدها.

أما خفض الإنفاق العام وخصوصا في البنود والانواع الأقل أهمية يعني إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بحيث يتم ضبط إيقاع سيولة وسهولة النفقات العامة والحد منه في القطاعات والوحدات غير المنتجة لتوفير بيئة تنموية غير موجهة نحو الاستهلاك المتزايد دون عوائد تماثلها في الحجم أو النوع متصاحبة مع تعزيز للكفاءة والشفافية داخل الإدارات المالية ومعالجة طرق تنفيذ البرامج الانمائية كلما تعرضت لمواقف سابقة مشابهة أدت إلى تعطيل البرنامج أو ضياعة والحد من استشراء الفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية بما ينسجم مع هدف الحفاظ على استمرارية المالية العامة.

إن طرح موضوع الحيز المالي ربما يثبت ايجابيته إذا عكست أهمية توضيح الوسائل والإجراءات الآمنة المرتبطة بعلاقة سببية موضوعية لإيجاد ذلك الحيز بغرض تسهيل وضبط الإنفاق الموسع في الموازنة ودعم النمو بزيادة الإنفاق على البنية الاساسيه والبرامج الحيوية .

إلى هنا ننتهي من الإيضاحات لنقف أمام مجموعة علامات الاستفهام أولها لماذا قلما نسمع عن تعبير الحيز المالي في أي من الموازنات العامة على الرغم من حجم الديون الداخلية والخارجية والمنح والمساعدات أو العجز و التضخم ,ولماذا نسمع عن ازدياد مظاهر الفساد المستشري الذي لا سقف له أو تفعيل القدرة للحد منه ولماذا لا يزال الإنفاق الجاري يشكل حيزا كبيرا وليس حيزا ماليا على الرغم من عدم تحقيق التنمية للمستويات المستهدفة وتعثرها مقارنة بالتوقعات بل ارتفاع مستويات التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في النمو وعدم تحسين تأثيرها في الحد من الفقر والفوارق وعدم الحد من التضخم وارتفاع مستوى الأسعار ومع هذا لازال المجال متاحاً لضبط وتيرة الرؤية الإستراتيجية للتصحيح المالي والاستفادة من أثر الحيز المالي حال قيام الدول المانحة بالوفاء بتعهداتها إزاء المساعدات والمنح التي وعدت بتمويلها وتوفيرها لمشاريع ناضجة وفعالة تنعكس على الواقع بعمل حي يرتقي بالمجتمع وينميه كونه نابعاً ومتجهاً لواقع معاش من دون التأثير على استمرارية أوضاع المالية العامة وعدم تجاوز الخطوط الآمنة وهي من صميم عمل التغيير وهدف هذه القابلية للاستخدام المزدوج التعاطي معها واستخدامها لكسر وهم العجز عبر فعل يدمج بين المنطق والأدوات والإمكانيات المتاحة .

* باحث بوزارة المالية